له المسح بها وهو ما كان يفتي به الشيخ عثمان المذكور لهم لا وهو ما كان يفتي به غيره وهو
حيث لا يتضرر بنقضها وعدم المسح عليها قطعا ان ندخل يديها اي على
جهة الوجوب بحيث ما استظهره ح في شرحه المفرطبية ومحل ادخاله نحو بعض الشيخ
لمن في التعميم عليه ثم قال وبعد فلهم اي اصحابنا المسح بين في حفنها الرد فوق
يديها تحته في الرد للسنة ايضا حيث بقي بيديها بلل المحفص بفتح العين وكسر الفاء قال في المصباح حفصت المرأة شعرها حفصا من باب ضرب جعلت
به ذلك اي الحفصلة بضم الخاء ثم تفعل اي مع خصلة اخرى بخيط
وخيط ذكره الشم حتى يبقى فيها النوى اي حيث يبقى الا لمن لا لعلم
ثم يعقد بين هب الا لمن كما يفهم من عباق الا ساس حيث قال حتى يبقى النوى
وعلى هذا فالمقصد سبابن للمضفور لان الضفر كما يضفر الخوص والمقصد على
هذه الحصلة مربوطة على قطع على طرف غير ها بخيط او خيطين وبباقي الشعر ان
يجعله مرادا قاله حيث قال والعقاص جمع عقيصة وهي الحصلة من الشعر
مضفورا وتسميتها مضفورا مع انها مربوطة كما هنا او صدر عبارة المصباح بعد تفسيرها
العقيصة بجمع مجدول لي الشعر وجعل اطرافه على اصوله كما قال في النسا اي
ليس عليها حل عقاصها تربطه بالخيط والخيطين اي تربط اطراف الضفا
ئر بخيط او خيطين وقوله اما ان كثرته اي بان زادت على خيطين كما قرر شيخنا
رحمه الله تعالى وظاهر عبارة الشم ان الحكم مستوي الوضع والنسل من ان
الخيطان لا ينقضان فيها مطلقا اشتد امر او ان الثلاثة فاكثر ينقض اشتد امر او هو قول
المالكية قال شيخنا ولا يخفى ما فيه وهو المفروض الخ اي غسل رجليه المفروضة الرابعة عند جمهور
العلما اي ان كون الرجلان يغسلان عند جمهور العلما وقيل فرضها المسح وسبب الخلاف
اختلاف القرا في في قوله تعالى وارجلكم خفضا ونصبا فعلى قراة النصب يكون معطوفا
على الرؤس كما ذكره في التحقيق قال صاحب المفهم هو الامام القرطبي شارح مسلم
واسمه المفهم واسمه احمد بن عمر بن ابراهيم الانصاري الفقيه المالكي المحدث نزيل
بالاسكندرية سنة ست وخمسين وستمائة وهو عند صاحب التذكرة من عباد الله الصالحين
والعلما العاملين الزاهدين في الدنيا المشغولين بما يعنيهم من امور الاخرة او فائدة مفورة ما

بين

بين توجه وعبادة وتصنيف وكان قد طرح التكلف يمشي بثوب واحد وعلى راسه طرطور كان
مقامه بمدينة ابن خصيب وتوفي بها ودفن بها في شهر شوال سنة احدى وسبعين وستمائة
رحمه الله هذا ما ذكره ابن فرحون وذكر غيره ان الاول وهو مسلم ولد بقرطبة سنة ثمان
وسبعين وهذه اثبت وسمع بها وبمصر وحدث واختصر الصحيحين ثم شرح مختصر مسلم
وذكر ايضا انه قرا على عبد الحق عن مسلم الحافظ شرف الدين الدمياطي والثاني الذي صاحب
التفسير والتذكرة صاحبها تمييز الاول الذي هو مسلم هذا المقتدى الذي هو
قوله اذا كان عليها خفان والتواتر مبتدا وغسلهما هو الخبر اي والتواتر عند غسلهما
اي دايما عند عدم الخفين والجملة في محل التعليل لقوله اولم يصح ولا يتم التعليل الا بالزيادة
التي رزناها الحال الذي يسع فيه اي وهو عند لبس الخف انه يصح اي
الخ اصب يكون من اهل الي سح وتم من التقارع ما ليس بشرط في العمل
بيده اليمنى قال ت وفهم من قوله بيده انه لا ياخذ الما بيديه وجليه الا بيد واحدة قال
ابو عمران باتفاق اي بدكما من باب قتل كما في المصباح بيده اليسرى فلا يكفي
ذلك احد الرجلين بالاخرى وفي عبارة الشيخ في شامية ما يعتمد كلام ابن القاسم من انه
يكفي ذلك احدى الرجلين بالاخرى وعركا قليلا اي لما فيهما من الخشونة التي لا تزول
بالغسل مرة ومرتين اشار الى ان قليلا ليس راجعا لليسير لانه تقدم الكلام فيه مرجوعه
لم يصبره فيه فتي الصابغ تكرارا استحبابا اي ان الهيئة الاجتماعية مستحبة فلا
ينافي ان الاولى فرض الكفاية يستفاد منه ان كلام الثانية والثالثة مستحب ولا
يرد عليه ذلك باتي هل تكرة الرابعة وتمنع خلاف محمود الخ هذا قول الاكثر وهو
الراجح لقول ابن مرزوق كان على صاحب المختصر ان يقتصر عليه والاظهر انه غير محدود
اي فالمطلوب الانقاء ولو زاد على الثلاث وليس في غسلها على هذا القول مستحب وما هو
واجب والاولى بالانقاء يلزم المرة في الوضوء كما ذكره ابن مرزوق وانما خالف الرجلان
بقية الاعضاء وعلى هذا القول لكونهما محل الاوساخ والاقذار غالبا والخلاف في غير
النقيتين اما النقيتان كسائر الاعضاء اتفاقا وجمع المازري بين القولين بان ه
الوجوب والانكار فهذه اربعة اقوال باعتبار انضمام هذين ظاهرين في المصر والثالث والخامس